

تنتائيل

عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

مافيا الإعلام
الأصفر الكالج

نشرت "مجموعة من أصحاب المصارف الأهلية" منذ يومين إعلاناً في بعض الصحف يحذر مما وصفته "غزو وهجمة إعلامية مسعورة تستهدف البنوك والمصارف الأهلية بشكل منظم"، متهمّة "مافيا الإعلام الأصفر الكالج" بالسعي لـ"ابتزاز هذه المصارف والضغط عليها للحصول على مكاسب مادية".

ويبدو أن الهجمة الإعلامية المشار إليها في الإعلان تحمّل المصارف الأهلية المسؤولية عن انخفاض قيمة الدينار في الأسابيع الأخيرة وتتهمها بغسيل الأموال وتبرئها، كما يشير الإعلان الذي يكشف عن "أن هذه المافيا الإعلامية تتصل بأصحاب المصارف الأهلية وتعلمهم صراحة إنهم أمام خيارين لا ثالث لهما، إما الاستمرار في الحملة وإطلاق شتى أنواع التهم والنحوث بحقهم... أو دفع الإتاوة والرشوة لإيقاف هذه الحملة، ولا بأس لاحقاً وبعد قبض (المقسوم) من كبل المديح للمجاهدين من أصحاب هذه المصارف لجهودهم الكبيرة في دعم الاقتصاد الوطني".

لست ممن لديهم أدنى معرفة بخفايا المعاملات التي تؤدي إلى انخفاض قيمة العملات أو ارتفاعها، أو دراية بأسرار غسيل الأموال وتبرئها، لكنني أعرف أن ثمة مصارف أهلية وحكومية سواء بسواء في أنحاء مختلفة من العالم بما فيها العراق تلعب لأغيب العملة وغسيل الأموال، وأعرف أكثر ما يعنيه "الإعلام الأصفر الكالج" ومافياته، فهذا مما نحن مبتلون به أعظم الإبتلاء في عهد ما بعد صدام الذي أربناه أن يكون مختلفاً تماماً عن عهد صدام فإذا به يحفل بالكثير من سوءات نظام صدام وببلايا ورزايا إضافية من العيار نفسه ومنها هذا "الإعلام الأصفر الكالج" المدعوم مالياً وسياسياً من أحزاب ومنظمات وميليشيات ومافيات وشخصيات نافذة في الدولة، بل يُسهم بعضها في قيادة الدولة مباشرة.

هذا الإعلام الأصفر الكالج له حواضن قوية سياسياً ومالياً، وهو لا يراعي حرمة وطنية أو اجتماعية ولا يتقيد بأخلاقيات المهنة ولا يلتزم بقواعدها وتقاليدها، ويجد ما يكفي من ممثلي "القضاء الواقف" الفاسدين لكي يدافعوا عنه ويبرروا ما يمارسه من موبقات ويهونوا مما يرتكبه من جنح وجنبايات.

المجموعة من أصحاب المصارف الأهلية صاحبة الإعلان حذرت من "هذه المافيا الجديدة التي تحاول السيطرة على مقدرات البلد الإعلامية والاقتصادية"، ودعت إلى "القضاء عليها"، معتبرة أن هذا من مسؤوليّة "عدة جهات أبرزها نقابة الصحفيين العراقيين ووزارة المالية و رئاسة الوزراء"، وبهذا تكون المجموعة قد أخطأت في العنوان الذي وجهت إليه رسالتها. للإعلام الأصفر الكالج في بلادنا حواضن ودعامات، كما أسلفنا، والجهات الثلاث التي عنون أصحاب المصارف الأهلية رسالتهم إليها يتراوح دورها وموقفها بين كونها مفرخة لهذا الإعلام، وحاضنة ودعامة له ولمفرخته، وساكنة عن الحق.

طالباني يبحث مع الخزاعي المشاكل العالقة
ويؤكد للجلبي السعي لإيجاد الحلول

□ بغداد / المدى

استقبل الرئيس جلال طالباني نائبه خضير الخزاعي، وجرى خلال اللقاء بحثاً آخر المستجدات على الساحة السياسية العراقية. وطرق حل الأزمة السياسية عبر الحوار الهادئ البناء والإحتكام

بالدستور والثوابت الوطنية. وكان هناك تطابق بينهما في وجهات النظر إزاء كل القضايا التي طرحت خلال الإجتماع والذي دام ساعة ورربع الساعة. كما استقبل الرئيس طالباني أمس السبت، في بغداد الدكتور احمد الجلبي رئيس المؤتمر

الوطني العراقي وعضو قائمة التحالف الوطني العراقي في مجلس النواب. وتناول اللقاء بحثاً جميع القضايا على الساحة العراقية في زواياها المختلفة وتم التأكيد على ضرورة مواصلة السعي من اجل وضع حلول ناجعة

للمشاكل والقضايا الشائكة التي تواجه البلاد وتعرض العملية السياسية. ويذكر أن الرئيس طالباني قد التقى ومنذ عودته الخميس ١٠ آيار إلى بغداد برئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري ورئيس الوزراء نوري المالكي

ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي والسفير الأمريكي جيمس جيفري في لقاءات تم التأكيد فيها على السعي المتواصل من اجل عقد الاجتماع الوطني الذي دعا إليه منذ أواخر العام الماضي لحل الأزمة السياسية في البلاد.

الكرديستاني يعتبر الحل بالحوار ويحذر من إجرائها

دولة القانون لـ(م)؛ خصوم المالكي يخشون الانتخابات المبكرة

أكد ائتلاف دولة القانون، أن خصوم رئيس الوزراء نوري المالكي باتوا يتخوفون من فكرة إجراء انتخابات مبكرة خشية من فوزه بها، واعتبر أنه لا حاجة لهذا الخيار في الوقت الحاضر، وأن اللجوء إليه يكون عندما تغلق كافة الأبواب، فيما قلل التحالف الكرديستاني من شأن هذه التخوفات حيث أن الكتل باتت تعرف حجمها الانتخابي وإذا ما حدثت أية انتخابات مبكرة ستكون الفروقات طفيفية ولا تكاد تشكل أي قلق بالنسبة للتحالف الكرديستاني.

□ بغداد / إياد التميمي

وقال عضو الائتلاف علي العلق في حديث للمدى إن الديمقراطية لها قواعدها وأهمها ممارسة الشعب حق في الانتخاب، مشيراً إلى أن "خصوم رئيس الوزراء نوري المالكي متخوفون من فكرة إعادة الانتخابات، وسيعملون على وضع العراق أمام هذه الفكرة، خشية فوزه والكتلة التي ينتمي لها بالانتخابات، إذا ما جرت".

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر اعتبر في ١٠ آيار، حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة لحل الأزمة السياسية "مفسدة" وفرصة لبقاء رئيس الحكومة نوري المالكي بالحكم، مؤكداً أن ذلك في حد ذاته نوع من "الديكتاتورية". وأكد العلق أنه "على الرغم من أن إجراء انتخابات مبكرة حق للشعب العراقي، لكننا لا نحتاج إليها، ولدينا خيارات متعددة، وأن الفكرة تأتي عندما تغلق كافة الأبواب ولا يوجد لدينا حل سوى اللجوء إليها".

وأشار العلق إلى أن "المالكي رئيس للوزراء واختاره الشعب، ولا يوجد أي مسبر لوصفه بالديكتاتور، لأن هناك سياسة عامة يسير عليها ومارسها ضمن صلاحياته الدستورية"، متحدياً

غير السليم، مؤكداً على تأزيم الموقف والذهاب بالبلاد إلى ما لا يحمد عقباه، مجدداً دعوته للحوار، من خلال عقد المؤتمر الوطني، القيادي في التحالف الكرديستاني النائب حسن جهاد

أي شخص بأن يقول إنه "مارسها بخلاف ذلك". بالمقابل اعتبر التحالف الكرديستاني إجراء انتخابات جديدة وحل مجلس النواب بهذه المرحلة خطوة بالاتجاه

قال "إن الخارطة السياسية لم تتغير بإجراء انتخابات جديدة بل على العكس سنؤدي إلى تأزيم الوضع السياسي"، وأضاف جهاد في تصريح لـ(المدى) أمس "إن الأفضلية الآن غير مناسبة لإجراء أي انتخابات، حيث، لا تخصيصات مالية للانتخابات، فضلا عن الوقت المتبقي لعمل المفوضية الحالية"، وعن خشية التحالف الكرديستاني من الانتخابات المبكرة أكد جهاد "نحن في التحالف الكرديستاني لانخشي اي انتخابات كون مقاعدنا باتت شبة محسومة وذلك من خلال الانتخابات الماضية، موضحا

أن التحالف الوطني والقائمة العراقية هما الخاسر الأكبر بهذه الخطوة"، وشدد جهاد على أن طلاس العملية السياسية على حد قوله، واعتبر التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، أن البعض يحاول أن يجعل مسألة سحب الثقة عن رئيس الوزراء غير دستورية، مؤكداً أن الأليات التي يمكن أن يتم العمل بها بهذا الشأن موجودة ويمكنه وإن كانت صعبة فهذا يتوقف على إرادة الكتل، فيما أشار إلى أنه مستمر بالعمل كجزء مهم من التحالف الوطني.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اعتبر ١٠ آيار الجاري في حديث لقناة العراقية شبه الرسمية، أن موضوع سحب الثقة منه "ليس سهلاً"، وشدد على أن الذين "يتفرون" ويريدون ذلك عليهم أن يجهزوا مبرراتهم وحججهم الواقعية، وبين أن الوقت نفسه أن التحالف الوطني اصدر بياناً يرحب فيه بالنقاط التسع التي انبثقت عن اجتماع أربيل الأخير لحل الأزمة، مؤكداً أن ما تبقى من اتفاقية أربيل يتحملة البرلمان وليس الحكومة. وتشهد البلاد أزمات سياسية متعددة بين ائتلاف دولة القانون من جهة والقائمة العراقية والكردي والتيار الصدري من جهة أخرى وصلت إلى حد المطالبة بسحب الثقة من رئيس الحكومة الحالية نوري المالكي إذا لم تنفذ اتفاقات أربيل والتي جاءت عبر رسالة بعثها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إلى رئيس التحالف إبراهيم الجعفري حدد فيها ١٧ آيار الحالي كآخر موعد لتنفيذ هذه الاتفاقيات أو الاتجاه لسحب الثقة من الحكومة. وتضمنت هذه الرسالة إهمال رئيس الحكومة نوري المالكي ١٥ يوماً لبدء تنفيذ مقررات اجتماع القادة الخمسة في أربيل الذي عقد في ٢٨ من نيسان الماضي، وتضمنت التركيز على أهمية الاجتماع الوطني وضرورة الالتزام بمقرراته التي خرج بها، والالتزام بالدستور الذي يحدد الرسالة على الالتزام بالدستور الذي يحدد شكل الدولة وعلاقة السلطات الثلاث واستقلالية القضاء، وترشيح أسماء للوزارات الأمنية، على أن يصادق عليها مجلس النواب خلال فترة أسبوع إن كانت هناك نية صادقة وجادة من قبل المالكي.

الانتخابات السابقة.. (أرشيف)

المجلس الأعلى؛ قمة للرئاسات الثلاث ستقرر
دعوة الفرقاء لحضور الاجتماع الوطني

□ بغداد / المدى

أعلن الناطق الرسمي للمجلس الأعلى الإسلامي الشيخ حميد معلقة أن "خارطة الطريق لحل الأزمة الراهنة واضحة وليست بحاجة إلى تنظيرات كثيرة، وإنما بحاجة إلى آراء جادة وسعي حثيث ومعلن بالاتجاه صوب الاجتماع الوطني وحل المشكلات العالقة وفقاً للدستور والقوانين الوطنية من اجل بناء دولة عصرية للمواطن".



حميد معلقة

وشهدت الساحة السياسية مؤخرًا حراكًا سياسيًا تمثل بإقامة عدة لقاءات بين القادة السياسيين حيث اجتمع رئيس الجمهورية جلال طالباني خلال اليومين الماضيين وبشكل منفصل بزعميم التحالف الوطني إبراهيم الجعفري ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ورئيس الوزراء نوري المالكي على التوالي وبحث معهم الأوضاع السياسية القائمة كما بحث امس زعيم المجلس الأعلى الإسلامي العراقي السيد عمار الحكيم مع المالكي للإسراع في عقد الملتي الوطني لحل الخلافات السياسية.

وقال معلقة لوكالة الفرات نيوز أمس السبت إن

المفتش العام الحضور وفي حالة تعذر حضوره فالمكتب سوف يرسل سيارة المفتش لتأمين الراحة وسلامة الوصول، بيد أن السيد (عماد كاظم) رفض المبادرة. ٣- تم تشكيل لجنة تحقيقية للتحقيق بتظلمه قبل حوالي أسبوع من الآن برئاسة احد المدراء العاملين في مقر الوزارة واستدعته اللجنة لغرض إنصافه (كما يدعي) ولكنه رفض الحضور. ٤- نود الإيضاح بان السيد (عماد كاظم) لم يشاهد في الوزارة أبداً ولم تطأ أقدامه أبواب الوزارة وان ماجاء بكلامه بشأن اتهامه من قبل المفتش العام بالوقوف وراء الحملة الالكترونية التي استهدفته هو كلام عار عن الصحة وان المفتش العام يثبتاً مكانة مرموقة في

أمام أنظار القارئ الكريم وينقاط مختصرة الآتي: ١- إن اللجنة التحقيقية المشكلة بحق السيد (عماد كاظم) تخص موضوع قيامه باصطناع وترويج مذكرة مزورة بقصد تعطيل الإحالة على إحدى الشركات مما سبب هدراً بالمال العام يصل الى مبالغ عالية، ولا علاقة لموضوع فاتورة النقل وكمية الأسلاك بذلك إطلاقاً، فضلاً عن المكتب غير معني باستحصال مبالغ الفاتورة الخاصة بالهواتف النقالة. ٢- ان اللجنة التحقيقية المنوه عنها شكلت عام ٢٠٠٩ وأصدرت محضرها في ذلك الوقت أي قبل مباشرة المفتش العام الحالي للوزارة مما تخلفني معي أي ادعاءات بحصول دعاوى كيدية ضده، فضلاً عن أن السيد (عماد كاظم) سبق وان اتصل بالسيد المفتش العام وطلب منه السيد

نشرت "المدى" مؤخرًا خبراً عن إحالة مكتب المفتش العام في وزارة الثقافة احد الموظفين للتحقيق بسبب الإهمال وهدر المال العام، والتي قال المدعي عليه أنها لا تتجاوز الـ ٥٠٠ دينار وعدة أمتار من الأسلاك الكهربائية. وعملاً بحق الرد تنشر "المدى" نص التوضيح الذي وصلها من مكتب المفتش العام لوزارة الثقافة: نشرت صحيفة (المدى) الغراء بعددها المرقم (٢٤٧٧) والصادر يوم الأربعاء الموافق (٢٠١٢/٥/٩) مقالاً تحت عنوان (وزارة الثقافة تقاضي احد موظفيها بسبب فاتورة نقال (٥٠٠ دينار فقط. في الوقت الذي نتمن دور الصحافة البناء ومساهمتها الفاعلة لرصد حالات الفساد الإداري والمالي وتنبئها نشر

حالات الظلم والحيث التي تطال البعض من المواطنين فيجدون المنابر الإعلامية وعلى رأسها الصحافة العراقية الغراء خير نصير لهم، تلك الصحافة التي تعد متاع الحرية الفكرية وزاد كل العراقيين الشرفاء الذين شمروا عن سواعدهم لبناء عراقنا الجديد، يظهر علينا بين الحين والآخر من يخلط الأوراق بغية طمس الحقائق، وبهدف الإصلاح الرقابي وإحقاق الحق ودفع كل ما هو باطل نوجه دعوة مفتوحة للوقت والتاريخ لكل أصحاب الأقدام الزهية بالاطلاع على مجريات العملية الرقابية التي يتبناها مكتبنا ومخرجاتها بالتفصيل الدقيق لتكون شمس الحقيقة مشرقة منيرة تضيء درب الأوفياء لتربية هذا البلد المعطاء، ومن اجل تقنين ادعاءات السيد (عماد كاظم) نود أن نضع

شعبة إعلام مكتب مفتش عام الثقافة

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

المدير الفني
خالد خضير

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

مدير التحرير
علي حسين

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

المدير العام
غادة العاملي

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير
فخري كريم

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كركستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

فاكس: ٢٢٢٢٢٨٩
بيروت، الحمرا شارع ليون
بناية منصور، الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٧، ٧٥٢٦١٦

كركستان، أربيل، شارع برايتي
دمشق، شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٢٧٧ أو ٧٢٦٦
هاتف: ٢٢٢٢٢٧٥ - ٢٢٢٢٢٧٦

بغداد، شارع أبو نواس
- محلة ١٠٢ - زقاق ١٣
بناية ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٥٠٠، ٧١٧٧٩٨٠

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون